A

هيئة الدستور الغذائي

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

منظمة الصحة العالمية

Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org

CX/EXEC 22/83/2 Add.2

سبتمبر/أيلول 2022

البند 2 من جدول الأعمال

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي

الدورة الثالثة والثمانون

المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا

14 – 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2022

الاستعراض التقييمي – الجزء الثالث

تقرير عن المزيد من المشاورات غير الرسمية بشأن هيدروكلوريد الزيلباتيرول (ZILPATEROL HYDROCHLORIDE) التي أجراها رئيس هيئة الدستور الغذائي ونوابه

(من إعداد رئيس هيئة الدستور الغذائي ونوابه)

مقدمة

كلّفت هيئة الدستور الغذائي (الهيئة) في دورتها الرابعة والأربعين رئيس الهيئة ونوابه "بإجراء مشاورات غير رسمية مع جميع الأطراف المعنية لتشجيع وتمكين الجهود المستمرة لبناء توافق في الآراء قبل انعقاد الدورة الخامسة والأربعين للهيئة" و"بتقديم تقرير قبل شهرين من انعقاد الدورة الثالثة والثمانين للجنة التنفيذية من أجل مواصلة الرصد والاستعراض التقييمي، وبالتالي مواصلة توجيه المناقشة في الدورة الخامسة والأربعين للهيئة".

وأقرّ التكليف الذي أناطته بنا الهيئة في دورتها الرابعة والأربعين بالدور المهم الذي تضطلع به اللجنة التنفيذية، وقمنا بإطلاع الدورة الثانية والثمانين للجنة التنفيذية بآخر التطورات بعد جولة أولية من المشاورات مع ثمانية بلدان أعضاء في الدستور الغذائي ومنظمة عضو واحدة في الدستور الغذائي ومنظمة مراقبة واحدة ورئيس لجنة واحدة جرت بين 3 مارس/آذار 2022 و4 مايو/أيار 2022. وجرى تقديم آخر التطورات في تقرير مكتوب تم نشره كوثيقة عمل للدورة الثانية والثمانين للجنة التنفيذية بغية المساعدة في تعزيز الشفافية.[1]

[1] الوثيقة CX/EXEC 22/82/2 Add.1.

وأحاطت الدورة الثانية والثمانون للجنة التنفيذية علمًا بالتقرير الذي قدمناه وأيّدت إجراء المزيد من الحوارات غير الرسمية بقيادة الرئيس ونوابه، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، المناقشات غير الرسمية على أساس إقليمي، مع الإشارة إلى أنّ هذه المناقشات لم تحلّ محل المناقشات الثنائية بين الأعضاء.

وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها الدورة الثانية والثمانون للجنة التنفيذية، اتصلنا (رئيس الهيئة ونوابه) بالمنسقين الإقليميين لعقد اجتماع تشاوري غير رسمي لكل إقليم، وكان كل من تلك الاجتماعات مفتوحًا أمام جميع الأعضاء في ذلك الإقليم. وعقدت تلك الاجتماعات خلال الفترة الممتدة ما بين 11 و18 أغسطس/آب 2022. واتبعت جدول أعمال أساسيًا مشتركًا (الملحق 1)، حيث تمكن المنسقون الإقليميون والأعضاء من اقتراح بنود إضافية للمناقشة.

كما وجّهنا رسائل إلى جميع الأعضاء والمراقبين عرضنا فيها إجراء المزيد من المناقشات غير الرسمية معهم. وكان بوسع جميع الأعضاء والمراقبين طلب إجراء مناقشة تشاورية غير رسمية معنا، إما بشكل فردي وإما كمجموعات أعضاء لديهم آراء مشتركة. وعقدنا ثلاث مناقشات غير رسمية خارج إطار اجتماعات التشاور الإقليمية غير الرسمية، يومي 23 و24 أغسطس/آب 2022.

ومن خلال هذه الجولة من الاجتماعات التشاورية الإقليمية وغيرها من الاجتماعات التشاورية غير الرسمية، تواصلنا مع أكثر من 300 شخص في المجموع، من 98 بلدًا عضوًا ومنظمة عضو واحدة وأربعة مراقبين (الملحق 2).

واقترحت الدورة الثانية والثمانون للجنة التنفيذية أن يقوم تقريرنا، الذي سيقدم إلى الدورة الثالثة والثمانين للجنة التنفيذية والدورة الخامسة والأربعين للهيئة، بعرض المسوّغ العام للمواقف التي يتخذها الأعضاء في المناقشات كوسيلة لتعزيز التفاهم المتبادل وكذلك بتحديد فرص الوصول إلى توافق في الآراء، حيثما وجدت.

ويسجل الموجز الوارد في الملحق 3 المواضيع والقضايا الرئيسية التي أثيرت خلال هذه الجولة من مناقشات التشاور غير الرسمية ويحللها، بالاسترشاد بالاقتراحات المقدمة من الدورة الثانية والثمانين للجنة التنفيذية. وكما كان الحال في تقريرنا السابق، لا يُسند هذا التقرير آراء أو تعليقات محددة إلى فرادى المشاركين.

التوصية

نوصي بأن **تحيط** الدورة الثالثة والثمانون للجنة التنفيذية والدورة الخامسة والأربعون للهيئة بمضمون هذا التقرير، وبأن يواصل رئيس الهيئة ونوابه العمل مع الأعضاء والمراقبين بعد تقديمهم لهذا التقرير، ومع اقتراب موعد انعقاد الدورة الخامسة والأربعين للهيئة ووفقًا للولاية المناطة بنا من قِبل الهيئة في دورتها الرابعة والأربعين، بمواصلة تشجيع الجهود المستمرة وتمكينها لبناء التوافق في الآراء.

ونوصي بأن **تنظر** الدورة الثالثة والثمانون للجنة التنفيذية في أي توصيات قد تقدمها إلى الدورة الخامسة والأربعين للهيئة في ما يتعلق بالمشروع المقترح للحدود القصوى لمخلفات الزيلباتيرول، في سياق استعراضها النقدي المستمر.

الملحق 1

مجالات المناقشة في المشاورات الإقليمية غير الرسمية بشأن الزيلباتيرول

(على النحو الذي اقترحه رئيس الهيئة ونوابه)

- سيدعو رئيس الهيئة ونوابه المنسق الإقليمي إلى افتتاح المناقشة من خلال إعادة إعلان المواقف الرئيسية التي كان قد اتخذها الأعضاء التابعون للإقليم في المناقشات التي عُقدت حتى الآن. وأبدى رئيس الهيئة ونوابه اهتمامهم بشكل خاص بالاطلاع على مسوّغ المواقف التي تم اعتمادها والاستماع إلى أي تغييرات في المواقف.
- وسيدعو رئيس الهيئة ونوابه إلى تقديم أي أفكار من قبل أعضاء الإقليم حول تقرير رئيس الهيئة ونوابه المرفوع إلى الدورة الثانية والثمانين للجنة التنفيذية (الوثيقة CX/EXEC 22/82/2 Add. 1).
- وسيقوم رئيس الهيئة ونوابه بالتحقيق في فائدة مسودة الرسم التخطيطي المتعلق ببيانات المبادئ الذي تمت مناقشتها خلال الدورة الثانية والثمانين للجنة التنفيذية (المرفق الثاني من الوثيقة REP22/EXEC1): هل توضّح العملية التي قد نتبعها في المناقشة خلال الدورة الخامسة والأربعين للهيئة؟ وهل هناك أي أجزاء غير واضحة؟ وهل توفر طرقًا يمكن استخدامها لتجنب اللجوء إلى التصويت؟
- سيسأل رئيس الهيئة ونوابه الأعضاء بشأن:
  - ما إذا كانوا قد شاركوا في أي مناقشات ثنائية أو متعددة الأطراف منذ الجولة الأولى من المشاورات غير الرسمية التي أجراها رئيس الهيئة ونوابه
  - ما إذا كانت هناك أي مجالات مثيرة للقلق يعتقدون أنه تم التوصل فيها إلى حل وسط، أو سيتم التوصل إليه قبل انعقاد الدورة الخامسة والأربعين للهيئة
  - ما إذا كانوا يتوقعون إجراء المزيد من هذه المناقشات
- وسيسأل رئيس الهيئة ونوابه المنسق الإقليمي والأعضاء عن النتيجة التي يعتبرونها الأكثر احتمالاً للمناقشات في الدورة الخامسة والأربعين للهيئة، وعلى وجه الخصوص ما إذا كانوا يتوقعون أي فرص للتوصل إلى توافق في الآراء بين أعضاء الدستور الغذائي
- وبالإشارة إلى التدابير الرامية إلى تيسير توافق الآراء والواردة في دليل الإجراءات، يرى رئيس الهيئة ونوابه أن لدينا قاعدة علمية راسخة للحدود القصوى المقترحة، وأن هذه الأخيرة كانت موضوع مناقشة مستفيضة في لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية وفي اللجنة التنفيذية وفي هيئة الدستور الغذائي، وأننا نظمنا اجتماعات غير رسمية مفتوحة أمام جميع الأعضاء لتحديد فرص للتوصل إلى توافق في الآراء. وسيطلب رئيس الهيئة ونوابه من الأعضاء ما إذا كانوا على استعداد لدعم مقترح لإعادة تحديد الهدف من العمل بشأن مسألة الزيلباتيرول بحيث يمكننا الاتفاق على توصية لإدارة المخاطر، بدلاً من اعتماد الحدود القصوى للمخلفات التي نصّ عليها الدستور الغذائي.
- وسيسأل رئيس الهيئة ونوابه الأعضاء عن التأثير الذي قد ينجم عن اعتماد مواصفة من المواصفات أو عدم اعتمادها على حماية صحة المستهلك والتجارة في بلدكم. وسيسأل رئيس الهيئة ونوابه ما إذا كان بالوسع إثبات أي من هذه الآثار المحتملة.
- وسيسأل رئيس الهيئة ونوابه الأعضاء عن التأثير الذي قد ينجم اعتماد مواصفة من المواصفات، أو عدم اعتمادها، على عمل هيئة الدستور الغذائي وسمعتها باعتبارها جهازًا معنيًّا بوضع المواصفات الدولية. وسيسأل رئيس الهيئة ونوابه ما إذا كان بالوسع إثبات أي من هذه الآثار المحتملة.

الملحق 2

الأعضاء والمراقبون وسائر المشاركين في مناقشات المشاورة غير الرسمية مع رئيس هيئة الدستور الغذائي ونوّابه، أغسطس/آب 2022

الأعضاء والمراقبون المشاركون في المشاورات الإقليمية غير الرسمية

لجنة التنسيق للدستور الغذائي في أفريقيا

أوغندا وبنن وبوتسوانا وبوروندي وتوغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا ورواندا وزامبيا والسنغال وغامبيا وغينيا-بيساو وكوت ديفوار وكينيا وليبريا والمغرب

الاتحاد الأفريقي؛ والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

لجنة التنسيق للدستور الغذائي في آسيا

أفغانستان وإندونيسيا وبنغلاديش وتايلند وجمهورية كوريا وسنغافورة والصين وكمبوديا وماليزيا واليابان

لجنة التنسيق للدستور الغذائي في أوروبا

الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي وإسبانيا وإستونيا وآيرلندا والبرتغال والبوسنة والهرسك وبولندا وبيلاروس وتركمانستان وتركيا والجمهورية التشيكية وجمهورية القيرغيز والدانمرك والسويد وسويسرا وفرنسا وفنلندا وقبرص وكازاخستان ولاتفيا ومقدونيا الشمالية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية والنرويج والنمسا وهنغاريا وهولندا واليونان

لجنة التنسيق للدستور الغذائي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

الأرجنتين وإكوادور، وأنتيغوا وبربودا، وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبربادوس وبليز وبنما وبيرو، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا وجزر البهاما وجزر غرينادين والجمهورية الدومينيكية وجمهورية فنزويلا البوليفارية ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وسانت فنسنت والسلفادور وشيلي وغواتيمالا وغيانا وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك ونيكاراغوا وهايتي وهندوراس

وكالة الصحة الزراعية وسلامة الأغذية في الكاريبي؛ معهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة

لجنة التنسيق للدستور الغذائي في أمريكا الشمالية وجنوب غرب المحيط الهادئ

أستراليا وتونغا وفانواتو وفيجي وكندا ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية

لجنة التنسيق للدستور الغذائي في الشرق الأدنى

الأردن والجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية مصر العربية والعراق والكويت ولبنان وليبيا والمملكة العربية السعودية واليمن

فلسطين

الأعضاء المشاركون في المشاورات الثنائية غير الرسمية

البرازيل

الاتحاد الأوروبي

الولايات المتحدة الأمريكية

الملحق 3

تقرير عن المشاورات غير الرسمية الأخرى بشأن هيدروكلوريد الزيلباتيرول التي أجراها رئيس هيئة الدستور الغذائي ونوابه

ملخص المناقشات

شؤون عامة

تناهى إلينا التقدير الذي أعرب عنه الأعضاء للجهود الكبيرة المبذولة حتى الآن في إطار المشاركة والمناقشات المفتوحة بهدف تيسير حل القضايا العالقة في ما يتعلق بالمشروع المقترح للحدود القصوى لمخلفات الزيلباتيرول.

كما كان هناك اعتراف باستخدام اجتماعات المشاورة غير الرسمية كوسيلة لبناء الوعي ولفهم المسائل بين أعضاء الدستور الغذائي، ودعم المشاركة النشطة للأعضاء في حل مسألة الزيلباتيرول.

وبلغتنا رغبة في السعي إلى حوار مستمر ومفتوح للبحث عن حلول تقدمية، مع الاعتراف بأن القرارات بيد أعضاء الدستور الغذائي. وبمعزل عن برنامج المشاورات غير الرسمية هذا، يواصل الأعضاء إجراء مناقشات ثنائية ومتعددة الأطراف تتعلق بالتقدم المحرز في المشروع المقترح للحدود القصوى لمخلفات الزيلباتيرول في الدستور الغذائي.

اعتبارات علمية وتقييم المخاطر

أعرب لنا أعضاء من مختلف الأقاليم عن أهمية استناد قرارات الدستور الغذائي إلى العلوم. وأعرب الأعضاء عن الحاجة إلى احترام الأجهزة الاستشارية العلمية المتخصصة ودعمها وضمان أن تكون قوية. وقد وردتنا تعقيبات أيضًا من أعضاء من مختلف الأقاليم أقرّت بمتانة تقييم المخاطر الذي تقوم به لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية (لجنة الخبراء المشتركة)، ورأى العديد منهم أن أي نتيجة أخرى غير اعتماد الحدود القصوى لمخلفات الزيلباتيرول من شأنها أن تحطّ من شأن عمل لجنة الخبراء المشتركة وأن تقوّضه.

ووردتنا شواغل مستمرة من الأعضاء في اجتماعين تشاوريين إقليميين غير رسميين بشأن عدم وجود حدود قصوى مقترحة للمخلفات في أحشاء الذبائح الصالحة للأكل بخلاف الكبد والكلى التي يتم استهلاكها على نطاق واسع محليًا.

ووردتنا أيضًا بعض الشواغل بشأن تحديد فترة لسحب المنتجات واحتمال زيادة المتناول المزمن من الزيلباتيرول من قبل الأفراد الذين يستهلكون كميات كبيرة من اللحوم ومن أحشاء الذبائح الصالحة للأكل من الحيوانات المعالجة بهذه المادة. واقترح الأعضاء الذين تساورهم هذه الشواغل أنه، استعدادًا للدورة الخامسة والأربعين للهيئة، قد تعدّ أمانة لجنة الخبراء المشتركة وثيقةً موجزة مبسّطة تشرح أساس تقييم لجنة الخبراء المشتركة للزيلباتيرول وتتناول الشواغل التي أثيرت لدى عملية التشاور غير الرسمية هذه.

إدارة المخاطر والاعتبارات الأخرى

بلغنا أنه بالإضافة إلى كون الدستور الغذائي قائمًا على العلوم، ينبغي له ولأعضائه الامتثال لنظامه الأساسي، الذي يوفر أدوات كافية لنا لحل النقاش بشأن المشروع المقترح للحدود القصوى لمخلفات الزيلباتيرول. وسمعنا آراء تدعو إلى ضرورة احترام سيادة القانون، حيث إنه بعد الاتفاق على مجموعة من القواعد والإجراءات، ينبغي أن نحاسب أنفسنا وأحدنا الآخر بشأن احترامها.

وفي هذا السياق، كان هناك قلق إزاء ما اعتبره البعض ضربا من الاستثنائية في نهجنا المتبع لاستكشاف سُبل لحل الخلافات الحالية، كما كان هناك قلق خاص من أن استكشاف أدوات ونُهج جديدة قد يشكّل سوابق غير مفيدة.

واستمعنا لأعضاء من أقاليم مختلفة لا تسمح لوائحهم الوطنية الحالية باستخدام الزيلباتيرول. ولاحظنا جملة المواقف التي اتخذها هؤلاء الأعضاء في ما يتعلق بالمشروع المقترح للحدود القصوى لمخلفات الزيلباتيرول، والتي تضمنت:

- الأعضاء الذين سيقومون، في حال اعتماد قانون الحدود القصوى لمخلفات الزيلباتيرول من قبل هيئة الدستور الغذائي، بمواءمة لوائحهم الوطنية مع الحدود القصوى الجديدة؛
- والأعضاء الذين لن يلتزموا بتغيير لوائحهم الوطنية ولكنهم سيدعمون اعتماد الحدود القصوى للمخلفات لأسباب تشمل: تيسير التجارة بين أعضاء الدستور الغذائي الآخرين في فترة يواجه فيها الأمن الغذائي والسيادة الغذائية تحديات خاصة؛ والاعتراف بأن أوضاعهم الوطنية ينبغي ألا تعوّق وضع مواصفة دولية؛ واعتقادهم أن هذا هو مسار العمل الصحيح من الناحية الإجرائية؛
- والأعضاء الذين سيقدمون تحفظات على اعتماد الحدود القصوى للمخلفات، على أساس عدم توافقها مع لوائحهم الوطنية الحالية؛
- والأعضاء الذين بقوا معارضين بشكل أساسي على اعتماد الحدود القصوى لمخلفات الزيلباتيرول أو غيره من محفزات النمو، التي يرون أنها لا تتوافق مع الحظر الحالي على الزيلباتيرول ضمن ولاياتهم القضائية؛ ومن البديهي للعديد من هؤلاء الأعضاء أن يفضّلوا وقف هذا العمل.

كما لاحظنا انزعاجًا إزاء الموقف المستمر لهذه المجموعة الأخيرة من الأعضاء من قبل أعضاء آخرين لا تسمح لوائحهم الوطنية باستخدام الزيلباتيرول ولكن لا يعارضون بصورة أساسية اعتماد الحدود القصوى للمخلفات، ولاحظنا ضعف المسوغ خلف استمرار الموقف المعارض الأساسي الذي يمنع القدرة على النقاش ومعرفة ما إذا كانت هناك أي عوامل مشروعة أخرى يجب أخذها في الاعتبار في هذه الحالة. وسمعنا توقعًا بأن الأعضاء المعارضين لاعتماد الحدود القصوى للمخلفات، عليهم إما تقديم مسوغ وأدلة علمية لدعم النظر في عامل واحد أو أكثر من العوامل المشروعة الأخرى، وإما عليهم تقديم تحفظ ووضع أو الإبقاء على الأحكام الوطنية التي تمنع استخدام الزيلباتيرول أو استيراد اللحوم المحتوية على مخلفات الزيلباتيرول بقدر ما يكون ذلك متسقًا مع التزاماتهم الدولية. وتشمل المسوّغات المقدمة لهذا التوقع ما يلي:

- الحاجة إلى اتخاذ إجراءات، لصالح الأعضاء الضالعين في تجارة لحوم الحيوانات المعالجة بالزيلباتيرول؛
- الاعتقاد بأن التقدم في وضع الحدود القصوى للمخلفات واعتمادها ينبغي أن يكون هو النهج البديهي عندما يتوفر، كما في هذه الحالة، اتفاق عام على تقييم المخاطر والمستوى الضروري لحماية صحة المستهلك وغياب عوامل أخرى ضمن اختصاص الدستور الغذائي ومقبولة على أساس عالمي؛
- واعتراف بالطبيعة الخلافية الضمنية للتصويت كوسيلة لحل هذه المشكلة، في وقت يسود فيه شعور بأن الدستور الغذائي يجب أن يجتمع ويتحد في خدمة مهمتنا.

وقد التمسنا تعقيبات على تقريرنا المقدم إلى الدورة الثانية والثمانين للجنة التنفيذية بشأن الجولة السابقة والمحدودة من اجتماعات المشاورة غير الرسمية. وفي ما يتعلق بالنقطة الأولى أعلاه، بلغتنا وجهة نظر مفادها أنه إذا كانت الحالة الوحيدة التي حددناها في ذلك التقرير عن تعطيل التجارة بسبب عدم وجود مواصفة للدستور الغذائي للحدود القصوى لمخلفات الزيلباتيرول حدثًا منعزلًا، فينبغي أن نتوجه نحو اتفاقية تجارية ثنائية لحلها بدلاً من وضع مواصفة دولية للدستور الغذائي. وفي الجولة الحالية من الاجتماعات

التشاورية غير الرسمية، وبالنظر إلى نطاقها الأوسع، وردتنا تقارير عن شبكة أكثر شمولاً من العلاقات التجارية القائمة بين البلدان المصدرة التي لديها نشاط اقتصادي كبير في مجال الثروة الحيوانية والتي يتم فيها ترخيص الزيلباتيرول واستخدامه، والبلدان المستوردة في الإقليم نفسه أو في أقاليم مختلفة التي لا يوجد لدى العديد منها حدود قصوى لمخلفات الزيلباتيرول في الأنسجة الصالحة للأكل والتي تفتقر إلى القدرة الوطنية في تقييم المخاطر الكمية لوضع تلك الحدود القصوى للمخلفات. وقد سمعنا أن هناك اهتمامًا عالميًا باعتماد الحدود القصوى للمخلفات بالنسبة للأعضاء الذين يحتاجون إليها لحماية صحة المستهلك وتيسير التجارة، ولدعم تنمية اقتصاداتهم في مجال الثروة الحيوانية. وسمعنا من منظمة إقليمية للتكامل الاقتصادي في أحد الأقاليم، تضم جهات مصدرة ومستوردة، أنه في حين هناك حاجة إلى مساعدة فنية للأعضاء لأجل تعزيز قدرتهم على تنفيذ الحدود القصوى لمخلفات الزيلباتيرول، مثلاً حول أخذ العينات والتحليل، فإن الخطوة الأولى والحيوية لحماية صحة المستهلك وتيسير التجارة ستتمثل في اعتماد حدود قصوى للمخلفات صادرة عن الدستور الغذائي.

كما سمعنا رأيًا مخالفًا مفاده أن اعتماد الحدود القصوى لمخلفات الزيلباتيرول للدستور الغذائي، بالرغم من معرفة المواقف المتشددة لبعض الأعضاء ضد استخدام محفزات النمو، سيعمل ضد غاية الهدف 3 من الأهداف الاستراتيجية والذي يتمثل في تحقيق التأثير من خلال الاعتراف بمواصفات الدستور الغذائي واستخدامها، حيث إننا سنعتمد مواصفات معينة مع العلم التام بأنه لن يتم استخدامها بصورة شاملة.

الطرق المحتملة لإيجاد حلّ

كان هناك قبول عام للآراء التي قدمها رئيس الهيئة ونوابه بأن التقدم في المناقشات حول المشروع المقترح للحدود القصوى لمخلفات الزيلباتيرول ليس مرهونًا بالانتهاء من عمل اللجنة الفرعية التابعة للجنة التنفيذية بشأن تفعيل بيانات المبادئ. وكان هناك اهتمام واسع بفهم أفضل لعمل اللجنة الفرعية والتوجيه العملي الذي تقوم بوضعه. وكجزء من كل اجتماع تشاوري إقليمي غير رسمي، انتهزنا الفرصة للاطلاع عموم الأعضاء على التقدم المحرز في أعمال اللجنة الفرعية بشأن تفعيل بيانات المبادئ. وكانت هذه المعلومات المحدثة، والعمل المستمر الذي تستند إليه، موضع تقدير عام، وأفضت إلى مناقشات حول تطبيق عناصر مسودة الرسم التخطيطي على المناقشة المتوقعة بشأن الزيلباتيرول في الدورة الخامسة والأربعين للهيئة، ونتيجة لذلك قال الأعضاء إنهم فهموا بشكل أفضل كيفية استخدام تفعيل بيانات المبادئ.

وبلغتنا شواغل من أعضاء في أحد الأقاليم مفادها أن نطاق عمل تفعيل بيانات المبادئ قد تم تقييده بسبب تطبيق البيان 4، وبدرجة أقل، البيان 2 في المناقشات حول ما إذا كان ينبغي تطوير المواصفات أو اعتمادها عند الخطوة 5 أو الخطوة 8 أو الخطوة 8/5. وهم يرون أن بيانات المبادئ يمكن أن تنطبق في جميع مراحل عملية وضع المواصفات وأن هناك حاجة إلى توجيهات تغطي جميع المراحل.

وسمعنا من أعضاء في إقليم آخر أن مسودة الرسم التخطيطي الحالي يجب أن تكون أكثر تحديدًا في تعيين النقطة (النقاط) من العملية التي سيتم النظر خلالها في التصويت. وتبيّن أن هذا الوضوح سيساعد كلا من الرؤساء والأعضاء على اجتياز العملية.

واستمعنا إلى آراء مؤيدة وأخرى معارضة للاستخدام المحتمل لحواشي المواصفات من أجل الإشارة إلى المراحل التي تم فيها اعتماد المواصفات، من خلال العمليات التي تنطوي على امتناع عضو أو أكثر عن القبول. وعكست هذه الاختلافات في وجهات النظر تلك التي سمعناها في المناقشات التي دارت في اللجنة الفرعية التابعة للجنة التنفيذية.

وكانت هناك طلبات ودعم من الأعضاء في العديد من الأقاليم لعقد مزيد من الندوات الإلكترونية أو حلقات العمل الافتراضية مع الأعضاء لبناء الوعي وتعزيز فهم كيفية استخدام بيانات المبادئ، قبل الدورة الخامسة والأربعين للهيئة.

وتماشـيًا مع اسـتنتاجات الدورة الثانية والثمانين للجنة التنفيذية بأنه علينا تحديد الفرص للوصـول إلى توافق في الآراء حيثما وجدت، بحثنا في ما إذا كان الأعضاء سيدعمون اقتراحًا لإعادة تحديد هدف العمل بشأن الزيلباتيرول بحيث، بدلاً من اعتماد مواصفة رسمية في شكل مستويات قصوى للمخلفات صادرة عن هيئة الدستور الغذائي، قد نتفق على وضع نص ذي صلة على النحو التالي:

- توصية بشأن إدارة المخاطر؛
- إشارة إلى تقييم المخاطر الذي أجرته اللجنة المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية الذي لاحظ مقترح مستويات قصوى للمخلفات من شأنها أن توفر مستوى مناسبًا من حماية صحة الإنسان ولكنه لم يعتمدها كمستويات قصوى للمخلفات صادرة عن هيئة الدستور الغذائي.
- ملاحظة تنص على التطبيق التفاضلي للمستويات القصوى لمخلفات الزيلباتيرول الصادرة عن هيئة الدستور الغذائي في التجارة مع الأعضاء حيث لا يُسمح باستخدام محفزات النمو في الحيوانات المنتجة للأغذية.

وكانت وجهات النظر متباينة. فقد سمعنا من بعض الأعضاء الذين رحبوا بحذر بالاقتراح القائل بإمكان استكشاف نُهج أخرى غير اعتماد الحدود القصوى لمخلفات الزيلباتيرول، مع الاعتراف بإمكانية أن يوفر ذلك أساسًا للتسوية والتوافق. وأقرّ هؤلاء الأعضاء بأن ذلك سيتطلب المزيد من العمل وسيتوجب اختباره في ضوء اعتبارات أخرى. وأعرب أعضاء آخرون من عدة أقاليم عن قلقهم البالغ وأنهم سيعارضون بقوة أي اقتراح لوضع توصيات من أجل إدارة المخاطر أو نُهج أخرى للزيلباتيرول غير الحدود القصوى لمخلفات الزيلباتيرول. ويشمل المسوّغ المقدّم لهذه الآراء ما يلي:

- سيكون من المشروع اتباع نهج لوضع نص ذي صلة، بدلاً من مواصفة رسمية، عندما تكون البيانات العلمية غير كافية و/أو غير كاملة، ولكن ليس هذا هو الحال بالنسبة إلى الزيلباتيرول حيث يتم دعم تقييم المخاطر من طرف اللجنة المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية بشكل عام – وبالتالي، فإن اتباع نهج آخر غير اعتماد الحدود القصوى للمخلفات سيحط ويقلل من قدر رأي اللجنة المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية وسينم عن عدم وجود عزم من جانب هيئة الدستور الغذائي على دعم صنع القرار القائم على العلوم؛
- التخوّف إزاء السابقة التي ستنجم عن توصية بشأن إدارة المخاطر، في حال عدم وجود أي مخاوف تتعلق بصحة الإنسان؛
- التخوف من أنه بالنظر إلى أن بعض الأطر التشريعية الوطنية تتيح أو تستوجب تنفيذ مواصفات الدستور الغذائي في اللوائح الوطنية ولكنها لا تتطرق إلى تنفيذ مختلف الصكوك، قد يواجه الناتج الذي ليس جزءًا من مواصفات الدستور الغذائي، صعوبات في التنفيذ ولن يحقق النتائج المرجوة المتمثلة في حماية صحة المستهلك وتيسير التجارة.

وقد سمعنا أنه، بغض النظر عن ماهية الطرق المستخدمة في حل المناقشة والنقاش خلال الدورة الخامسة والأربعين للهيئة، سيكون من المهم للهجة التي يستخدمها الرئيس في تلخيص المناقشة واختتامها، واللهجة المستخدمة في صياغة تقرير الاجتماع، الاعتراف بشكل مناسب بالأحكام الواردة في الإجراءات الراهنة للدستور الغذائي التي تم استخدامها كأساس للقرار.

ووردنا بعض الاهتمام بالتفكير في العناصر، بما في ذلك العمل الحالي والعمل الإضافي الممكن بشأن بيانات المبادئ التي قد تشكل جزءًا من حزمة من شأنها أن توفر حلاً هادفًا ومنهجيًا لمسألة الزيلباتيرول والقضايا المماثلة التي قد تنظر فيها هيئة الدستور الغذائي. وكان هناك قبول بأن ذلك سيتطلب المزيد من الوقت والرغبة وانفتاح الأعضاء الآخرين للقيام بهذا العمل، وهو أمر غير مضمون.

وفي حين بلغنا تفضيل المضي قدمًا بدون اللجوء إلى التصويت، فقد شعرنا أيضًا بتردد ولكن مع وجود توقع متزايد بين الأعضاء، بشكل عام، بأن إجراء تصويت سيكون لازمًا لكسر الجمود الحالي، وشعرنا لدى البعض بتأييد صريح للتصويت لأنهم شعروا أننا استنفدنا، أو على وشك استنفاد جميع الجهود المعقولة الرامية إلى التوصل إلى توافق في الآراء. وقيل لنا إنه ينبغي أن نضمن أن يكون هذا التصويت، قدر الإمكان، وديًا ضمن الاحترام المتبادل بين الأطراف.

التأثير

قمنا بدعوة لإبداء الآراء حول تأثير اعتماد مواصفة أو عدم اعتمادها على حماية صحة المستهلك والتجارة بالنسبة إلى الأعضاء، أو على أداء الدستور الغذائي وسمعته كجهاز دولي معني بوضع المواصفات.

وسمعنا أنه بالنسبة إلى الأعضاء الذين لا تزال ولاياتهم القضائية تمتنع عن الموافقة على استخدام الزيلباتيرول، لن يكون هناك تأثير متوقع يذكر من حيث حماية صحة المستهلك، بعد الاعتماد المحتمل للحدود القصوى لمخلفات الزيلباتيرول. وقد نال هذا الموقف تأييد الأعضاء ممن يدعمون اعتماد الحدود القصوى لمخلفات الزيلباتيرول، فيما عارضه آخرون. وأقرّ بعض هؤلاء الأعضاء بأنه قد يكون هناك بعض الاحتكاك التجاري في ما يتعلق بالمنتجات التي يستوردونها والتي تحتوي على بقايا من الزيلباتيرول القابلة للكشف.

ووردتنا شواغل بأن الفشل في اعتماد الحدود القصوى لمخلفات الزيلباتيرول سيكون له تأثير كبير ولكن غير قابل للتقييم على شبكة العلاقات التجارية القائمة بين البلدان المصدرة التي تأذن بالزيلباتيرول وتستخدمه، والبلدان المستوردة في الإقليم الواحد أو في أقاليم مختلفة، والتي لا يملك العديد منها حدودًا قصوى لمخلفات الزيلباتيرول في الأنسجة الصالحة للأكل، والتي تفتقر إلى القدرة الوطنية على تقييم المخاطر الكمية لوضع تلك الحدود القصوى للمخلفات. وهذا يعادل القول بإن الدستور الغذائي لا يلبّي احتياجات أعضائه، على النحو المتوخى من الهدف الاستراتيجي 1، وسيكون له تأثير سلبي بشكل خاص على البلدان النامية، التي تدعونا إجراءات تحليل المخاطر في الدستور الغذائي إلى إيلاء اهتمام خاص لها.

ووردنا المزيد من الاهتمام، ومن القلق كذلك، بشأن التأثير الذي قد يحدثه اعتماد الحدود القصوى لمخلفات الزيلباتيرول أو عدمه على أداء الدستور الغذائي وسمعته ونزاهة عمليات صنع القرار فيه. ورأى البعض أن التصويت على اعتماد الحدود القصوى لمخلفات الراكتوبامين كان مثيرًا للخلاف بطبيعته وأثر سلبًا على التعاون بين الأعضاء بشأن مجموعة واسعة من القضايا داخل الدستور الغذائي، خوفًا من أن يكون هذا أيضًا أحد العواقب في حال اعتماد الحدود القصوى لمخلفات الزيلباتيرول فقط بعد تصويت واحد أو أكثر. ورأى البعض أن عدم اعتماد الحدود القصوى لمخلفات الزيلباتيرول سيكون له آثار سلبية كبيرة على سمعة الدستور الغذائي في صنع القرار القائم على العلوم والقواعد، لا سيما بالنظر إلى القبول الواسع للتقييم العلمي للجنة المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية في هذه الحالة، وعلى استعداد الأفراد أو البلدان لمواصلة الاستثمار في لجان الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمشاورات المخصصة. وأشار البعض إلى الضرر الذي يلحق بسمعة الدستور الغذائي وتكلفة الفرصة البديلة التي قد يتكبدها إذا ظل الزيلباتيرول قيد المناقشة في الدستور الغذائي لعدة سنوات أخرى دون إيجاد حل. ولا يزال آخرون حريصين على تجنب كل هذه الآثار السلبية المحتملة التي، في رأيهم، تبرر استخدام التحفظات أو الامتناع عن القبول من جانب الأعضاء المعارضين لاعتمادها.

وكان بعض الأعضاء حريصين على تسليط الضوء على العمل الغزير لوضع المواصفات الذي قامت به هيئة الدستور الغذائي، ورأوا أن نتيجة المناقشات حول هذه المواصفة بالذات سيكون لها تأثير محدود لا ينبغي أن نضخمه.

ورأى أعضاء آخرون أن اعتماد الحدود القصوى لمخلفات الزيلباتيرول ستثبت استعداد الدستور الغذائي لاحتضان إمكانات المركبات الجديدة والآمنة التي يمكن أن تحسّن الأمن الغذائي والسيادة الغذائية.

قضايا أخرى

وردتنا شواغل بشأن تأثير قرار عقد الدورة الخامسة والأربعين للهيئة كاجتماع وجاهي بمشاركة افتراضية، على مستوى الحضور، وبالتالي شمولية المناقشة حول المشروع المقترح للحدود القصوى لمخلفات الزيلباتيرول، مع الإشارة على وجه الخصوص إلى أنه من المحتمل أن التصويت بنسبة إقبال منخفضة يرتب ضررًا على الدستور الغذائي. كما أثار الأعضاء أسئلة حول الجوانب الإجرائية للمناقشة المتوقعة بشأن المشروع المقترح للحدود القصوى لمخلفات الزيلباتيرول خلال الدورة الخامسة والأربعين للهيئة.

كما تلقينا طلبًا بأن ندعم مجددًا استخدام حساب أمانة الدستور الغذائي لدعم السفر والمشاركة في الدورة الخامسة والأربعين للهيئة والاجتماعات الأخرى لمندوبي البلدان المؤهلة، بينما نستكشف الطرائق المختلفة لعقد الاجتماعات الوجاهية والمختلطة.

وعقب مناقشاتنا حول التقدم المحرز في أعمال اللجنة الفرعية الحالية التابعة للجنة التنفيذية، سُئلنا عما إذا كان العمل على تفعيل بيانات المبادئ قد يستمر إلى ما بعد الدورة الخامسة والأربعين للهيئة، إذا كانت هناك رغبة في ذلك لدى الأعضاء. وهذا يتجاوز نطاق مشاوراتنا غير الرسمية بشأن الزيلباتيرول وسيكون سؤالًا ستنظر فيه الدورة الثالثة والثمانون للجنة التنفيذية في المقام الأول.

وتمت دعوتنا للتكهن بالآثار المترتبة على النتائج المحتملة المختلفة للمناقشة المتوقعة خلال الدورة الخامسة والأربعين للهيئة بشأن الزيلباتيرول في ما يتعلق بالتزامات التجارة الدولية والاعتبارات المتصلة بعمل منظمة التجارة العالمية. ومع الاعتراف بأن هذه الاعتبارات قد تكون ذات صلة بالأعضاء، الذين قد يلتمسون نتيجة لذلك، المشورة من محامين تجاريين متخصصين، فإنها ليست اعتبارات ذات صلة بكيفية قيام رئيس الهيئة ونوابه بتيسير المناقشات في الدستور الغذائي.

تحليل وتعليقات رئيس هيئة الدستور الغذائي ونوّابه

نتوجه بالشكر إلى جميع الأعضاء والمراقبين الذين شاركوا في هذه الجولة من الاجتماعات التشاورية غير الرسمية لمشاركتهم الصريحة والصادقة. وتميزت هذه الاجتماعات بمناقشة في الاتجاهين، حيث طرح رئيس الهيئة ونوابه أسئلةً، واستمعوا إلى التعقيبات وقاموا بالرد عليها، وشرحوا الأعمال ذات الصلة في اللجنة التنفيذية وكيف يمكن أن يساعدنا ذلك في السير نحو تحقيق توافق في الآراء. وتماشيًا مع استنتاجات الدورة الثانية والثمانين للجنة التنفيذية، بحثنا في مسوّغ الأعضاء الذين تحدثوا مؤيدين ومعارضين، للتقدم في المشروع المقترح للحدود القصوى لمخلفات الزيلباتيرول والردود التي تلقيناها مدرجة في تقريرنا الوارد أعلاه.

وأثبتت مسودة الرسم التخطيطي المتعلق بتفعيل بيانات المبادئ التي تم وضعها في الدورة الثانية والثمانين للجنة التنفيذية أنها أداة مفيدة للتمييز بين الشواغل المختلفة التي أثارها الأعضاء ولتيسير المناقشات حول كيفية حل هذه الشواغل في المراحل المناسبة من أي مناقشة لمسألة الزيلباتيرول في الدورة الخامسة والأربعين للهيئة. وإن الشواغل التي وردتنا بشأن عدم وجود مشروع مقترح للحدود القصوى لمخلفات الزيلباتيرول في بعض أحشاء الذبائح الصالحة للأكل، هي خير مثال على ذلك. وكما أشرنا في تقريرنا المرفوع إلى الدورة الثانية والثمانين للجنة التنفيذية، فقد خلص الاجتماع الحادي والثمانين للجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية (2015) إلى عدم وجود بيانات كافية عن مخلفات الزيلباتيرول للنظر بشكل مناسب في التعرض للمخلفات في الرئتين وغيرها من أحشاء الذبائح الصالحة للأكل غير الكبد والكلى. وبفضل الرجوع إلى مسودة الرسم التخطيطي، تمكنا من تحديد مناقشة تقييم المخاطر كنقطة مناسبة لأي شواغل متبقية قد يتم طرحها. ولقد أكدنا مع أمانة لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية على أن الأعضاء لم يطلبوا رسميًا

المزيد من الحدود القصوى للمخلفات من خلال قائمة أولويات لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية التابعة للجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية، ولكن يمكن تقديم مثل الطلبات، بالرجوع حسب الاقتضاء، إلى تعريف أحشاء الذبائح الصالحة للأكل الذي اعتمدته الدورة الخامسة والعشرون للجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية، ومناقشتها في الدورة السادسة والعشرين للجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية، المقرر عقدها في فبراير/شباط 2023. وناقشنا واتفقنا مع الأعضاء المعنيين على أنه، في ضوء الأنماط المحلية لاستهلاك اللحوم وأحشاء الذبائح الصالحة للأكل، إذا كانوا يعتقدون أن الحماية الصحية لمستهلكيهم من مخلفات الزيلباتيرول لن تكون مضمونة بشكل كافٍ في هذه الأثناء من خلال اعتماد واستخدام الحدود القصوى للمخلفات في العضلات والدهون والكلى والكبد وحدها، يمكنهم تقديم تحفظ في الدورة الخامسة والأربعين للهيئة وفقًا لذلك.

ونتفق مع التقييم الذي وردنا من أحد المنسقين الإقليميين، لإقليم يتمسك أعضاؤه بمجموعة من الآراء، بأنه من الواضح أنه لا يوجد توافق في الآراء وأن مختلف الأطراف ذات الآراء المختلفة متشبثة بمواقف كل منها. ولم نلمس تغييرا كبيرًا في آراء الأعضاء، إن وجد، مقارنةً بالآراء التي سمعناها في الجولة السابقة من الاجتماعات التشاورية غير الرسمية التي أجريت خلال الفترة من مارس/آذار إلى مايو/أيار 2022. وقد علمنا بالحوار المستمر بين الأعضاء الذين لديهم وجهات نظر مختلفة، والذي ما زلنا نؤيده بقوة ولكن أيضًا بشعور البعض بالإحباط إزاء عدم إحراز تقدم والاعتراف بأن الوقت بدأ ينفد.

وبالإشارة إلى التدابير الرامية إلى تيسير التوصل إلى توافق الآراء الواردة في دليل الإجراءات، يرى رئيس الهيئة ونوابه أن لدينا قاعدة علمية راسخة للحدود القصوى للمخلفات المقترحة، وأنها كانت موضوع مناقشة مستفيضة في لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية وفي اللجنة التنفيذية وفي هيئة الدستور الغذائي، وأننا نظمنا اجتماعات غير رسمية مفتوحة لجميع الأعضاء لتحديد فرص للتوصل لتوافق في الآراء. ولكي نتمكن من إجراء دراسة شاملة للطرق التي قد تكون مثمرة بهدف التوصل إلى توافق في الآراء، انتهزنا فرصة هذه الاجتماعات التشاورية غير الرسمية لقياس مدى رغبة الأعضاء في أي اقتراح لإعادة تحديد هدف العمل على مسألة الزيلباتيرول. وبينما لاحظنا بعض التأييد المبدئي والمشروط، لاحظنا المزيد من المعارضة القوية التي كانت، في رأينا، قائمة على أسس إجرائية. واستنتاجنا هو أن إعادة تعريف هدف العمل على مسألة الزيلباتيرول من غير المرجح أن يسهل توافق الآراء.

وبعد الاقتراحات والطلبات التي سمعناها من الأعضاء، سنقوم بما يلي:

- الاقتراح على أمانة لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية أن تقوم، في إطار التحضير للدورة الخامسة والأربعين للهيئة، بإعداد وثيقة موجزة بسيطة تشرح أساس تقييم لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية بشأن الزيلباتيرول وتعالج الشواغل التي أثيرت في عملية التشاور غير الرسمية هذه؛
- إجراء مناقشة مع أمانة الدستور الغذائي بشأن الإمكانيات التي قد توجد لعقد ندوات إلكترونية أو حلقات عمل افتراضية مع الأعضاء لبناء الوعي وتعزيز فهم كيفية استخدام بيانات المبادئ، قبل الدورة الخامسة والأربعين للهيئة؛
- العمل مع أمانة الدستور الغذائي ودعمها لضمان أن تكون الترتيبات الخاصة بالدورة الخامسة والأربعين للهيئة؛ بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالتصويت إذا لزم الأمر، شاملةً وشفافة؛
- إبلاغ أمانة حساب أمانة الدستور الغذائي بالطلبات التي استمعنا إليها لإتاحة هذه الأموال أيضًا لتمويل سفر المندوبين من البلدان المؤهلة ومشاركتهم في الدورة الخامسة والأربعين للهيئة وغيرها من الاجتماعات؛ ونحن ندرس طرائق عقد الاجتماعات الوجاهية والمختلطة.

وسنثير أيضًا مع أمانة الدستور الغذائي، وعند الحاجة، مع مكتبي الشؤون القانونية لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، الأسئلة التي أثارها الأعضاء حول الجوانب الإجرائية للمناقشة المتوقعة للمشروع المقترح للحدود القصوى لمخلفات الزيلباتيرول، وأي قضايا أخرى ذات صلة قد تنشأ خلال تحضيراتنا للدورة الخامسة والأربعين للهيئة. وسنسعى للحصول على ردود كتابية على أسئلتنا، وعند الحاجة إلى استخدام هذه الردود، سنقوم بنشرها من أجل المصلحة العامة ومن أجل مزيد من الشفافية.

وما زلنا نعتقد أن هذه الجولات المتتالية من المشاورات غير الرسمية، التي نصت عليها الدورة الرابعة والأربعون للهيئة، كانت مفيدة في استكشاف مواقف الأعضاء، وبقدر ما أبدى الأعضاء استعدادهم لتبادل هذه المواقف، مسوّغ مواقفهم. ومع ذلك، فإننا نخلص على مضض إلى أن هذه المشاورات غير الرسمية كانت أقل نجاحًا في سد الفجوة بين المواقف المتباينة التي يتبناها الأعضاء، والتي ما زالت متباعدة بالقدر الذي كانت عليه خلال الدورة الرابعة والأربعين للهيئة. وسنواصل إبداء استعدادنا لإجراء مناقشات مع جميع الأعضاء والمراقبين إذ نقترب من موعد الدورة الخامسة والأربعين للهيئة، ولكن الوقت اللازم لتحقيق تقدم كبير في المناقشات بدأ بالنفاد. ولذلك سنعمل بشكل وثيق مع أمانة الدستور الغذائي ومع مكتبي الشؤون القانونية لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية للتحضير لتصويت محتمل على مسألة الزيلباتيرول في الدورة الخامسة والأربعين للهيئة، مع الإشارة إلى التوجيه الصادر عن الدورة الرابعة والأربعين للهيئة بأنه علينا التأكد من أن جميع الأدوات، بما في ذلك التصويت، تحت تصرف الدورة الخامسة والأربعين للهيئة، بغية السماح بإيجاد حل لهذه المسألة.